

## في القاهرة :

زرت القاهرة وأنا نائب للجمهورية، وكان من البديهي أن أزور قصر العدل فيها وأتعرف على العديد من قضاته، وعلى رأسهم رئيس محكمة النقض والإبرام. وكنت أقدم نفسي باسم الوظيفة التي أشغلها، نائب الجمهورية بدمشق، فكانوا يستغربون هذا التعبير ويظن البعض منهم أن الوظيفة تمت لنيابة رئاسة الجمهورية بصفة. ولكنني كنت أفسر لهم أن اسم الوظيفة هو ترجمة حرفية للاصطلاح الفرنسي *procureur de la République*. وقد تركت زيارتي للسادة القضاة المصريين في نفسي أثرا بالغا من الاحترام والتقدير.

وكان لي في القاهرة صديق كريم، هو محمد رفعت بك، السكرتير الأعظم للمحفل الأكبر المصري الذي كان على رئاسته الأستاذ الأعظم الكلي الاحترام أحمد ماهر باشا، الذي أشغل رئاسة مجلس الوزراء، ورئاسة مجلس الأمة، وكان أحد كبار شخصيات مصر السياسيين وأحد أركان حزب الوفد الذي تزعمه المغفور له زعيم مصر الخالد سعد زغلول باشا.

وكان محمد رفعت بك من شخصيات زمانه البارزين، مرموقا ومحترما عن جدارة واستحقاق. وكانت سكرتارية المحفل الأكبر العظمى تضم مكاتب وموظفين عديدين للمؤازرة في تسيير الأعمال. وكنت أتردد عليها خلال فترة وجودي في القاهرة. وعند مغادرتي السكرتارية العظمى، كان كل مرة يرافقني لوداعي حتى الباب كبير المساعدين، فأصافحه وأقول «بخاطركم»، التعبير الشامي المستعمل عند الوداع. وكنت أشعر بعلاوات الاستغراب بادية على وجه صديقنا المودع.

وفي اليوم التالي قصص علي محمد رفعت بك ما ذكره له كبير مساعديه عن استغرابه استعماله ككلمة «بخاطركم»، ومفسرا إياها بما يفيد غير المعنى المقصود في سورية، فأفهمه رفعت بك معناها الحقيقي حسب مفهومها في سورية، فاطمأن كبير أمنائه لهذا التفسير. وفي المرة التالية عند وداعي، رد علي التعبير نفسه بالمقابلة، فضحكت وقلت له إن الجواب هو «مع السلامة» وليس «بخاطركم».

وكان الأستاذ صبري بك العسلي وزيرا للعدلية عندما استأذنته بسفري إلى القاهرة. وكانت مكتبة نيابة الجمهورية خالية خاوية في هذه الفترة، ليس فيها كتاب حقوقي يرجع إليه، كسائر الدوائر القضائية آنذ، باستثناء مجموعة القوانين. فأعطاني معالي الوزير تفويضا بمبلغ محدد اشترت به العديد من الكتب الحقوقية الجزائرية القيمة باسم نيابة الجمهورية، كانت نواة لمكبتها ومرجعا لمن يريد المزيد. وضمت هذه الكتب فيما بعد إلى مكتبة وزارة العدل الموجودة اليوم في قصر العدل.

## في قصر عابدين :

وأنا في مصر، زارها جلالة الملك عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية، فجرى له استقبال حافل ترأسه جلالة الملك فاروق ملك مصر وشخصيات مصر الرسميين من حكوميين وبرلمانيين وحزبيين ورجال السلك السياسي وشخصيات كبيرة أخرى.

وكان سفير سورية في مصر آنذ دولة الرئيس جميل بك مردم بك، وهو من الشخصيات السياسية والدبلوماسية المرموقة الفذة، وقد تلطّف ودعاني مع بعض الرفاق للحفلات التي أقيمت على شرف جلالة الملك عبد العزيز، وكانت إحداها تمثيلية في مسرح قصر عابدين.

ولما كان بروتوكول تلك الحفلات يوجب ارتداء السترة الرسميّة السوداء، وكنت غير مستحضر لها، فقد تفتّق الرأي عند الأخ محمّد رفعت بك السكرتير الأعظم أن يطرق باب الأوبرا المصريّة، ففيها العديد من الألبسة الرسميّة. وبالفعل وجدنا هناك ضالّتنا المشوذة. وهكذا تمكّنت من حضور تلك الحفلة الساهرة في مسرح قصر عابدين برفقة دولة السفير جميل بك مردم بك. وكانت الحفلة فخمة للغاية، ترأسها ملكا مصر والسعوديّة وحولهما رجال الدولة والسفراء والشخصيّات المرموقة. وكانت التمثيليّة تاريخيّة شارك فيها عميد الممثلين الأستاذ جورج بك أبيض.

وفي استراحة بين فصول التمثيليّة، وقف شاعر القطرين العلامة خليل بك مطران وأنشد قصيدة عامرة قوطعت أبياتها بالتصفيق والاستحسان.

هكذا أمضيت هذه السهرة التاريخيّة في قصر عابدين العظيم، والفضل في ذلك يرجع لسفيرنا جميل بك مردم بك الذي سهّل لي حضور هذه الحفلة، وإلى الأخ محمّد رفعت بك لجهوده للحصول على اللباس الرسميّ الذي لولاه لما تمكّنت من دخول تلك الحفلة.

#### الوزارة لا تحمّل فارسين :

عندما تسلّم الأستاذ صبري بك العسلي وزارة العدل، كان الأستاذ عارف بك النكدي مديرا عاما للوزارة. ومضت بضعة أيام والوزير ينتظر زيارة المدير العامّ له حسب الواجب والتقاليد والأعراف، ولكن بدون جدوى. عندئذ قام الوزير نفسه بزيارة المدير العامّ وقال له معاتبا : « طالما أنّك لم تأت لزيارتي فما أنا أقوم بزيارتك، لأنّني أحفظ لك جميلا باعتبار أنّك كنت أستاذا في كليّة الحقوق. » ولكنّ عارف بك، بدل أن يجيبه بذات الروح والعاطفة، قال « إنّ الوزارة لا تحمّل فارسين يا صبري بك. » عندها أجابه الوزير صبري بك وباستياء شديد : « إذن أنا فارسها، ولست أنت. » وبالفعل عمل الوزير على نقل المدير العامّ عارف بك من المديرية العامّة لوزارة العدل إلى المديرية العامّة للإعاشة، وبقي حاملا عليه بشدّة في مجلس النواب وفي مجلس الوزراء فترة من الزمن.

ولكنّ تصالحا فيما بعد وعادت الأمور إلى سابق عهدها.

#### الصحافة والسلطة القائمة :

زرت دولة الرئيس خالد بك العظم في منزله القديم في سوق ساروجة يوم جمعة، وكانت صالته تضمّ عددا من رجالات البلد بينهم الأستاذ محمّد بك كرد علي رئيس المجمع العلميّ. وكان الحديث يدور حول الصحافة وانطباعها، على الأعمّ الغالب، بطابع الحكم القائم، تكيل له المديح والإطراء بقصد كسب عطفه. وهنا تولّى الكلام الأستاذ محمّد بك وروى لنا القصّة التالية نقلها لواقعيتها وأهمّيّتها.

قال لا فضّ فوه : « روى لي مستشرق فرنسيّ أنّه كان صديقا حميما للجنرال سيراى يوم عينّ مفوضا ساميا لفرنسا في سورية ولبنان، وقد أصرّ عليه ليرافقه بالحضور معه إلى الشرق، فلم يجدّ بدّا من تلبية الدعوة، وحضر معه إلى بيروت وأخذ يقوم بعمل هامّ في قصر المفوضيّة الفرنسيّة.

كانت الثورة في سورية على أشدها ضراوة ضدّ فرنسا. كما كان الجنرال سيراى من العسكريين القساة لا يتأخّر بتوجيه الضربة تلو الأخرى ذات اليمين وذات اليسار مهما دمّرت أو فتكت.

ومع الأيام، أصبح للمستشرق الفرنسيّ أصدقاء في بيروت لا سيّما وهو يتقن اللغة العربيّة الفصحى. وفي ذات يوم، زار أحد أصدقائه من كبار شخصيات المدينة ودار الحديث بينهما عن الثورة السوريّة وويلاتها، وأخذ المستشرق يقصّ على صديقه البيروتيّ دهشته لما يقرأ بالصحف من إطراء وإكبار وإعجاب بالجنرال سيراى، رغم ما يقوم به من القصف والتدمير والقتل، ممّا لا يجد بعضه في الصحف الفرنسيّة حتّى لرئيس الجمهوريّة نفسه. وكان صديقه البيروتيّ يصغي إليه باهتمام وبتسم.

وما أن انتهى المستشرق من حديثه حتّى نهض الوجه البيروتيّ وأتى بحزمة من صحف قديمة لديه وتناول واحدة منها وأخذ يقرأ مقالها الافتتاحيّ، وفيه ما فيه من الإطراء والمديح والتقدّيس للشخص موضوع المقال. فقال المستشرق: «نعم، هذا ما أقرأه وأطالعه في الصحف التي تصلني إلى قصر المفوضيّة». فردّ عليه صديقه البيروتيّ: «ولكنّ المقال الذي قرأته لك هو مقال موجّه لجمال باشا، قائد الجيش الرابع العثمانيّ، وحاكم سورية ولبنان المطلق في زمن الحرب العالميّة. وهو لم يأل جهدا في الفتك بأبناء البلاد شنقا وقتلا وتجويعا، ومع هذا كانت تكال له آيات المديح والإطراء والإعجاب بل والتقدّيس. وما تقرّ اليوم بالنسبة للجنرال سيراى هو مثل ما كتب بالأمس لجمال باشا السّفاح، ويكفي تبديل اسم الشخص فقط. لذلك لا تعجب لما يكتب، فمصلحة الصحيفة ومصلحة صاحبها تقضيان عليه بذلك ليبقى مشمولاً بعطف الحاكم ورعايته.»

عندها أجابه المستشرق: «الآن فهمت أنّ القضية قضية نفاق وكسب رعاية ومال، ولا تمتّ إلى الحقيقة في شيء.»

وأنهى الأستاذ محمّد كرد علي حديثه بإظهار أسفه الشديد لما سمع من هذا المستشرق. وشاركه الحاضرون الأسف وتمنّوا أن تكون الصحافة حرّة تصف الحقائق على صحتّها والوقائع على علّتها دون زيغ أو مواربة، لأنّها لسان حال الشعب، وأن لا تكتفي بالإطراء الكاذب والأقوال المشوّهة الخدّاعة في سبيل الكسب الشخصيّ الرخيص.

### التفتيش القضائيّ ومديريّة الميرة :

نقلت من وظيفة نائب الجمهوريّة، أي مدّعي عامّ مركز أو محامي عامّ أول، إلى مفتش عدليّة، وأشغلت هذه الوظيفة مدّة لا بأس بها فتّشت خلالها عددا من المحاكم والدوائر القضائيّة المختلفة.

في هذه الفترة، صادف مرور طائرة أمريكيّة ضخمة (كونستليشن) آتية من الهند إلى العراق فسورية بطريقها إلى أوروبا، وهي مألّنة بالركّاب ومنهم شخصيات هندية بارزة. وعندما وصلت فوق مدينة دير الزور السوريّة، اضطرّ الطيّار أن يهبط في مطارها هبوطا اضطراريّا، فاصطدمت الطائرة بالأرض وشبّت النار فيها حتّى قضت على الكثير من ركّابها، وسلم البعض الآخر. وكان هذا الحادث يقع للمرّة الأولى على التراب السوريّ. اهتمّت الحكومة له كلّ الاهتمام وكذلك شركة الطيران السوريّة، لا سيّما وبين ركّاب الطائرة كما قلنا شخصيات هندية رسميّة مرموقة، فقرّرت الحكومة إيفادي للإشراف على التحقيق. امتطيت طائرة من طائرات الشركة السوريّة ومعني بعض أعضاء مجلس إدارتها وذهبنا إلى دير الزور. استقبلنا فيها المحافظ والنائب العامّ وقائد الجيش وكان وقتئذ الزعيم (العميد) حسني الزعيم، وغيرهم. وأمضيت في دير الزور بضعة أيّام أشرفت فيها على التحقيق ثمّ تابعته في دمشق.

كان عدد الضحايا الذين ماتوا فوراً بسبب الحريق كبيراً، ولحق بهم آخرون ممن أصابتهم حروق بالغة رغم الإسعافات الفورية الهامة.

أما سبب الحادث كما أظهره التحقيق، فيتلخص بأن قائد الطائرة شعر قبل وصوله إلى سورية أنّ محركاً من محركات الطائرة طرأ عليه خلل فأوقفه عن العمل، ولحق به محرك آخر. ورغم أنه لم يكن ينوي الهبوط في دير الزور، إلا أنه شعر أنّ وضع الطائرة الفنيّ لم يعد يساعده على متابعة سفره إلى دمشق، فقرّر الهبوط في مطار دير الزور. ويبدو أنه أخطأ التقدير وظنّ نفسه قد وصل إلى الأرض بينما كانت الطائرة لا تزال على ارتفاع معين، فاصطدمت بالأرض وشبّت النار فيها وحصل ما حصل.

### في تفتيش السجون :

ذهبت مرة في الصباح الباكر إلى بلدة قطنا في محافظة دمشق لأفتش محكمتها والسجن فيها، وقصدت السجن مباشرة، وكان يديره رقيب دركيّ. أطلعت على مهمّتي وطلبت منه سجلّ موجودات السجن، وبعد التفقّد تبين لي أنّ سجيناً واحداً غير موجود في السجن، فسألته عنه فقال ذهب للعمل. فقلت : «أذهب بمثل هذا الوقت الباكر ولوحده؟ وأين يعمل؟» فتلكأ وأخيراً قال إنّ هذا السجين يعمل في حديقة قائد الدرك وينام هناك. فذهبت قاصداً بيت قائد الدرك. ويظهر أنّ خبراً أرسل إلى السجين ليعود إلى السجن، وصادفته في طريق عودته فأوقفته وأخذت أحقق معه، فاعترف صراحة أنه يشتغل في حديقة قائد الدرك. نظّمت ضبطاً بالحادث وأرسلت نسخة عنه إلى وزارة العدل وأخرى إلى قائد الدرك العام، وكان وقتئذ الزعيم هرانت بك، الرجل المسلكي والانضباطي المثاليّ. وبعد دراسة ضبط المخالفة، قرّر إحالة قائد درك قطنا إلى مجلس الانضباط، فحكم عليه بالنقل وبحسم نسبة مئوية من راتبه لعدة أشهر.

### المستشار الإداري الفرنسي في حمص والقضاء :

في إحدى رحلات التفتيش التي قمت بها، تبين لي أنّ المستشار الفرنسي الإداري في محافظة حمص كان يتدخل في بعض القضايا عن طريق نائب الجمهورية فيها.

وعند عودتي إلى دمشق قابلت المستشار القضائيّ، وكان وقتئذ السيّد فورنييه وهو قاض ممتاز بكلّ معنى الكلمة، وأطلعت على ذلك فطلب إليّ تنظيم تقرير على حدة بهذا الحادث، ففعلت وقدمته له بوصفه مفتشاً عاماً.

وبعد شهر أو أكثر، عاد المستشار القضائيّ مفتش العدالة العامّ واستدعاني وطلب إليّ الذهاب ثانية للتفتيش في المحافظة نفسها. فقلت له : «ولكنني سبق وشكوت مستشارها الإداريّ بتقرير مفصّل.» فقال : «سأقصّ عليك ما جرى. إنّ تقريرك رفعته بدوريّ وبتقرير مني إلى مندوب المفوض السامي، فدرسه وأذاع بلاغاً على المستشارين الإداريين في المحافظات والأقضية يحذّره فيه، تحت طائلة المسؤولية، من مراجعة الدوائر القضائية لأيّ سبب من الأسباب. وأنّه إذا كان لديهم ما يستوجب المراجعة فعليهم الاتصال بالمستشار القضائيّ فقط، وهو باستطاعته وبوصفه مفتش العدالة العامّ التحقيق بأمر مراجعاتهم أو شكوايهم. أمّا المستشار المشكو منه فقد طلب مندوب المفوض السامي إليه الاعتذار من السلطة القضائية ممثلة بشخصك على تدخله.» فشكرته وانصرفت.

وفي اليوم التالي ، ذهبت إلى المحافظة ثانية وقابلت نائب الجمهورية فيها ، فقال : «إنّ المستشار الإداري يسأل عنك فهل تريد أن تزوره ؟» فأجبتة : «لا ، بل اذهب أنت وأعلمه أنني هنا ، فهو الذي سيزورني ، وسترى ما يجري.» ففعل نائب الجمهورية ما طلبته منه . وما هي إلا ثوان حتى حضر المستشار الإداري ، وبعد السلام وبحضور نائب الجمهورية ، أخذ يبرهن لي أنّه لم يتدخل في شؤون القضاء ، بل لفت نظر نائب الجمهورية من أجل قضية من القضايا الهامة ، وأنّه يجلب القضاء ويحترمه . وأضاف ، وطالما أنّ مراجعته صرفت إلى معنى التدخل فهو يعتذر عن ذلك ويعد بعدم المراجعة بعد اليوم . فشكرته على اعتذاره وسجّلت ذلك بضبط نظّمته بالحادث ورفعته فيما بعد إلى المستشار القضائيّ مفتش العدالة العامّ كنتيجة لتقريريّ الأول .

هكذا كان السيّد فورنييه القاضي النبيل ، المستشار القضائيّ والنائب العامّ لدى محكمة التمييز ومفتش عامّ للعدليّة . أذكره بالخير والإعجاب .

لقد تابع السيّد فورنييه نهج أسلافه المستشارين القضائيين الأماثل بالاتفاق مع وزارة العدل ممثلة بالقانوني الكبير عارف بك النكدي على إصلاح الجهاز القضائيّ حتى وصل في حينه إلى الأوج .

#### نائب الجمهورية والنجيلة :

في إحدى جولاتي التفيشية في المحافظات ، قمت بزيارة نائب الجمهورية في مكتبه في الساعة الثامنة والنصف صباحا ، فلم أجده . وأعلمني الآذن أنّه حضر ولكنه خرج من مكتبه بزيارة قصيرة وسيعود قريبا ، واستدلّ على مجيئه بوجود النجيلة في مكتبه إلى جانب طاولته . فجلست أنتظر . وبعد فترة قصيرة عاد ولكنه فوجئ بزيارتي . وبعد السلام قلت له : «أتدخن النجيلة ولا تقدّم مثلها لضيفك ؟» فنادى الآذن وقال اله «نجيلة للبيك .» فشكرته واعتذرت ، ثمّ وجّهت له الملاحظة التالية : «لو حضر إلى مكتبك عدد من أصدقائك أو زملائك كان إذن واجب الضيافة يقضي عليك أن تقدّم لهم نجيلة ، فما الفارق آنذ بين مكتبك والمقهى ؟ لذلك اسمح لي أن أبدي لك هذه الملاحظة صراحة ، فإن وافقتني ووعدتني بعدم تكرار ذلك انتهى الأمر عند هذا الحدّ ، وإن كنت على غير هذا الرأي فسأدخل الحادثة بتقريريّ وأقترح على المفتشية العامّة إرسال تنبيه إليك يسجّل في سجلك .» فوعدني بعدم تكرار ذلك . وانتهى الأمر من النجيلة في الدوائر القضائية ، على حدّ علمي .